الدراســات

- فهرســة مخطوطات المجاميع بدار الكتب : رؤيه علميــة وحصاد تجربه عملية
- التراث الفكرى المنشــور بين المنع والإتاحــة فى القرن التاســع عشر
- دور أقسام المكتبات والمعلومات المصرية فى إدخال التقنيــات الحديثة فى برامجها: دراســة تحليليــة لاقتراح برنامج لتدريــس تقنين وصــف وإتاحة المصادر (RDA) فى مقررات تنظيم المعلومات
- معوقات الإبداع لدى العاملين بالمكتبات المدرسية المصرية

فهرسة مخطوطات المجاميع بدار الكتب: رؤية علمية وحصاد تجربة عملية

أ.د.عبد الستار الحلوجي

الفهرسة ضرورة من ضرورات أي مكتبة؛ فالمكتبات التي تعرض كل مقتنياتها على رفوف مفتوحة، وتتيح لجمهورها التعامل مع تلك المقتنيات مباشرة، هذه المكتبات لا تستغني عن الفهرسة والفهارس، لأن المجموعات ترتب عادة ترتيباً موضوعياً، وهذا الترتيب الموضوعي على الرفوف لا يغني عن الفهرس الموضوعي، لأن الكتاب الذي يتناول أكثر من موضوع لا يمكن أن يوضع في أي نظام تصنيف إلا في مكان واحد وتحت موضوع واحد. ومعنى هذا أن كتاباً في التربية وعلم النفس - مثلا - لو وضعناه مع كتب التربية لافتقدته مجموعة علم النفس، ولو وضعناه في علم النفس لافتقدته مجموعة كتب التربية التي تقتنيها المكتبة. وهذا القصور في التصنيف وفى ترتيب الكتب على الرفوف لا يعالجه غير الفهرسة الموضوعية التي لا تشترط أن يُعطى للكتاب موضوع واحد، وإنما تسمح بأن يكون للكتاب أكثر من موضوع، وأن توضع له بطاقة تحت كل موضوع من الموضوعات التي يعالجها (مهما يكن شكل الفهرس، مخزوناً كان أو مطبوعاً أو بطاقياً أو مُحسباً.

وفهرسة المطبوعات أيسر بكثير من فهرسة المخطوطات لأن البيانات التي تتطلبها قد استقرت فى مواضع معينة يأتي في مقدمتها صفحة العنوان التي تُعدّ المصدر الأساسي للمعلومات عن الكتاب، أما المخطوطات فالوضع فيها مختلف تماماً، لأن المعلومات التي ترد على صفحة العنوان غالباً ما تكون ناقصة وغير دقيقة، فقد يُذكر العنوان ولا يذكر اسم المؤلف، وإذا ذكرت المعلومتان فلا ينبغي أن يطمئن إليهما المفهرس لأن العنوان قد يكون مختصراً، وقد يكون عنوان شهرة. وكذلك الحال بالنسبة لاسم المؤلف. **فالجامع الصحيح** للبخاري اشتهر بين الناس **بصحيح البخاري**، والمقريزي سُمى كتابه **"المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"** ولكنه اشتهر بالخطط فنقول **"خطط المقريزي"**.

وقد يجد المفهرس نفسه أمام أكثر من عنوان وأكثر من صيغة لاسم المؤلف احداها على صفحة العنوان، والثانية في المقدمة

والثالثة فى الخاتمة؛ فقد درج المؤلفون القدماء على أن يذكروا أسماءهم وعناوين كتبهم في المقدمات، وكثيراً ما تلقانا عبارة: "أما بعد فيقول فلان الفلاني... وسميته كذا". وحين يُسمى المؤلف نفسه في المقدمة فإن هذه التسمية تجبّ ما ذكر على صفحة العنوان، وحين ينص المؤلف على عنوان كتابه فى المقدمة فماذا يفعل المفهرس بالعنوان الذي ورد على صفحة العنوان؟. يُضاف إلى ذلك أن خاتمة المخطوط كثيراً ما تنص على عنوان الكتاب. وهذا العنوان غالباً ما يكون الصيغة المختصرة لما ورد في المقدمة.

وخلاصة القول إن صفحة العنوان في المخطوط ليست المصدر الرئيسي للمعلومات عنه بخلاف الحال في المطبوعات. والسبب في ذلك أن بيانات تلك الصفحة غالباً ما تكون من صنع الناسخ أو مالك النسخة وليست من صنع المؤلف. وهي في أحسن أحوالها لا تذكر غير العنوان واسم المؤلف. أما بقية البيانات التي يتطلبها المفهرس فلها مواضع أخرى في المخطوط غير صفحة العنوان. فتاريخ النسخ عادة يرد في ختام المخطوط، وقد يرد بصيغ تحتاج إلى أن تترجم إلى أرقام كالتأريخ بالعشور مثل: "اليوم السادس والعشرين من الشهر الرابع من شهور السنة السابعة من العشر الرابع من المائة الثالثة من الألف الثاني من الهجرة النبوية"(١). أو بحساب الجُمَّل مثل: "يوم الدال من قبلها الهاء يوم الطاء والياء من شهر الألف والياء من سنة الجيم والصاد بعد الغين"(٢).

وبعض التواريخ تكون ناقصة أو مبهمة أو مزوَّرة. فالنقص يكون بحذف رقم أو رقمين من التاريخ على أنهما معلومان، كأن يقول الناسخ: تم نسخه سنة ست وسبعين ويُهمل الرقم الثالث من اليسار، والذي يتراوح بين ١، ١٣ (أى من ١٧٦ إلى ١٣٧٦). ويساعدنا على تحديده على وجه التقريب تاريخ وفاة المؤلف وتاريخ الناسخ إن عُلم.

والتواريخ المبهمة مثل: سنة كذا من خلق آدم، أو من سنة الطوفان. أما التواريخ المزورة لسبب أو لآخر فمع أنها قليلة إلا أنها موجودة ومن أمثلتها نموذج طريف عرضت له برسكيلا سوسك وفاز تشغمان في بحث لهما عن مخطوطة "خمسه" نظامي الموجودة بمكتبة طوبقا بوسراى باسطنبول، وقد نشر هذا البحث في كتاب The Book in the Islamic World الذى نُشرت ترجمته في سلسلة "عالم المعرفة" سنة ٢٠٠٣م بعنوان: "الكتاب في العالم الإسلامي".

(١) مخطوط رقم ٣٨٣ صرف بدار الكتب. وهذا التاريخ يعني سنة ١٢٣٧هـ.
(٢) مخطوط رقم ٦٥ نحو بدار الكتب. وهذا التاريخ يقابل الأربعاء ١٩ ذي القعدة سنة ١٠٩٣هـ.

وفى فهرسة المخطوطات لا تكفي المعلومات التي تذكر عادة في فهرسة المخطوطات لتحديد هوية النسخة المخطوطة. والسبب في ذلك أن كل نسخة تتميز عن غيرها من نسخ الكتاب نفسه في نوع ورقها وحجمها، وفي خطها ولون مدادها، وفي عدد السطور في الصفحة، وفيما قد تحمله هوامشها من تعليقات أو شروح أو مقابلات أو تملكات أو سماعات أو إجازات أو فوائد. كما قد تتميز فى زخارفها وتجليدها، وفي اكتمالها أو وجود نقص في موضع أو أكثر منها. وتلك كلها أمور تلقي على المفهرس عبئاً ثقيلاً، وتتطلب منه ثقافة واسعة، ومعرفة بأنواع الورق والخطوط وكيفية وصف الزخارف. وفضلاً عن ذلك فإن أوراق المخطوطات لا ترقم، وهذا يفرض على المفهرس أن يعدّ الأوراق؛ وقد جرى العُرف في فهرسة المخطوطات أن يُذكر عدد الأوراق لا عدد الصفحات وتلك مسألة يمكن أن تكون مجال نقاش.

وهذه القضايا تصدق على فهرسة المخطوط المفرد، وأعني به الكتاب الواحد الذي يقع بين دفتين وإن تعددت مجلداته أو أجزاؤه، كما تصدق على المجاميع. وهذه المجاميع قد تكون فناً مستقلاً يوضع إلى جانب الفنون الأخرى كالدين والأدب والتاريخ، وقد تكون داخل تلك الفنون.

ويقصد بالمجموع كل مجلد يضم عدة رسائل أو مباحث لكل منها عنوان. وقد تكون جميعها لمؤلف واحد أو لعدة مؤلفين، وقد تكون كلها بخط واحد أو بخطوط متباينة، وقد يكون لها جميعاً تاريخ واحد أو يكون لكل منها تاريخ نسخ مختلف عن الآخر. وغالباً ما تتفاوت هذه الرسائل في عدد صفحات كل منها، وفي عدد السطور في كل صفحة، وفي غير ذلك من الملامح المادية.

وفي فهرسة المجاميع لا يكفي أن نفهرس الرسالة الأولى ونذكر مجمل أوراق المجموع، لأن ذلك يعني أن عدد الأوراق ليس صحيحاً، وأن الرسائل التي تلي الرسالة الأولى ستظل مجهولة بالنسبة للمكتبة وروادها على السواء، وقد يكون في هذه المجاميع رسائل نادرة أو نُسَخ وحيدة.

ولدار الكتب تجربة حديثة في فهرسة فن المجاميع، تمت بالتعاون مع مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، ففهرست جميع المخطوطات هذا الفن سواء منها ما كان في رصيد الدار أو في المكتبات الملحقة وهي مكتبات تيمور وطلعت ومصطفى فاضل وحليم وقولة وخليل أغا والشنقيطي[١]. وتمت هذه الفهرسة على نموذج أُعدّ لذلك وفقاً لنظام MARC2 وأدخلت استمارات الفهرسة في قاعدة بيانات الدار، وقد استغرق هذا العمل أكثر من عامين وكشف عن عدد

(١) المكتبة الزكية فيها مخطوطات ولكن ليس فيها مجاميع.

من الصعوبات والتحديات التي واجهها المفهرسون ومدخلو البيانات، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلى:

(١) إن كثيراً من البيانات التي تنفرد بها فهرسة المخطوط عن فهرسة المطبوع كالخط والمسطرة والفاتحة والخاتمة والوصف المادي يضعها نظام MARC2 فى حقل التبصرات 500 وهو حقل مثقل بالبيانات التي ينبغي أن تخضع لنوع من الترتيب المقنن، وإن تاريخ النسخ يوضع في 260 في حين يوضع اسم الناسخ فى 700، وإن الحاجة إلى الترميم تأتي في 583 وهي جزء من الوصف المادي الذي يشغل الرقم 300.

تلك أمثلة للمشكلات الناجمة عن تطبيق نظام MARC في فهرسة المخطوطات، وكان طبيعياً أن تجري بعض التعديلات على هذا الوضع كي يأتي اسم الناسخ مع تاريخ النسخ ومكانه، وكي تأتي المسطرة بعد عدد الأوراق. ومن يرجع إلى نموذج الفهرسة يستطيع أن يتبين ما أُجري عليه من تعديلات حرصنا على أن تكون في أضيق الحدود.

(٢) إن مداخل المؤلفين كان لا بد لها من تقنين. فقاعدة بيانات دار الكتب أدخلت كتاب "الأعلام" واتخذته قائمة استناداً لأسماء المؤلفين فظهرت مشكلتان:

أولهما: إن بعض المداخل التي اختارها الزركلي في كتابه "الأعلام" لا تتفق مع أسماء الشهرة الشائعة للمؤلفين. ومثال ذلك "السيوطي" الذى دخل تحت اسم "الجلال السيوطي" وأكثر الباحثين يعرفونه بالسيوطي. وقد نتج عن ذلك أن مؤلفات السيوطي في قاعدة بيانات دار الكتب وردت تحت "الجلال السيوطي" أما مؤلفاته الموجودة في فن "المجاميع" دخلت تحت اسم "السيوطي"، وهذا مظهر لعدم الاطراد.

المشكلة الثانية: إن القاعدة اكتفت بذكر تواريخ ميلاد المؤلفين ووفياتهم بالتقويم الميلادي وأهملت التاريخ الهجري رغم أهميته، فتواريخ نسخ المخطوطات كلها بالتقويم الهجري، وذكر تاريخ وفاة المؤلف بهذا التقويم يبين لنا مدى قرب النسخة أو بعدها عن عصر المؤلف. وليس الأمر كذلك في حالة الاقتصار على التاريخ الميلادي.

يُضاف إلى ذلك أن الأسماء التي لم ترد في كتاب "الأعلام" تمت إضافتها في قاعدة البيانات وفقاً للصيغة التي اخترناها، وذكر تاريخ وفاة المؤلف بالتقويم الهجري. وهكذا وجدت في القاعدة تواريخ ميلادية وأخرى هجرية. وذلك مظهر آخر لعدم الاطراد، وهو أمر غير مقبول في عمليات الفهرسة.

(٣) إن رؤوس الموضوعات هي الأخرى كان لابد من تقنينها وضبطها حتى لا تستخدم صيغتان للتعبير عن موضوع واحد فأيهما نستخدم؟ مشيخات أم

برامج الشيوخ؟ الفرائض أم المواريث؟ علم الكلام أم أصول الدين أم التوحيد؟.

ومعلوم أن قوائم رؤوس الموضوعات العربية كلها لا تسلم من القصور لسبب بسيط هو أنها جميعاً من صنع مؤلفين أفراد ينتمون إلى تخصص المكتبات، وأنى لفرد واحد مهما بلغت ثقافته أن يصوغ رؤوس الموضوعات فى شتى فروع المعرفة؟ وأكثر المخطوطات العربية في علوم الدين، وأغلب الرسائل التي تتضمنها المجاميع لا تسعفنا فيها قوائم رؤوس الموضوعات المتاحة لأن الذين صنعوها لم يتفقوا في تلك العلوم، ومنهم من لا يفرق بين المؤلفين في الفقه الحنفي والمؤلفين في الفقه الحنبلي، ومنهم لا يميز بين إحياء الموتى وإحياء الموات[١].

ولم يكن تقنين رؤوس الموضوعات هو التحدي الوحيد في هذا المجال، وإنما أضيف إليه ضرورة تصحيح ما يقع فيه المفهرسون من أخطاء في تحديد رأس الموضوع أو صياغته، وتوحيد الصياغة أمر يسير، فلا يصح أن تستخدم "المعاجم" تارة و"اللغة العربية - معاجم" تارة أخرى.

ولكن الأخطر من هذا هو الخطأ في رؤوس الموضوعات، والأخطاء من هذا النوع كثيرة، وسببها عدم تخصص المفهرسين في علم الدين الإسلامى، وبعضها استفزازي بكل أسف[٢].

(٤) إن بعض الرسائل التي فهرست فعلاً، رؤي ضمها إلى ما قبلها في المجموع.

وهنا يثار سؤال: على أي أساس يتم الضم؟ وقد اتفق على أن تضم الرسائل القصيرة المجهولة المؤلف مثل: أبيات في الفرج بعد الشدة، قصيدة في الغزل مجهولة المؤلف، فائدة أو ورد من الأوراد، أو مجموعة أوراد إذا وردت متتابعة، فلا يصح أن تعمل استمارة فهرسة مستقلة لورد الصباح وأخرى لورد المساء، أو أن تعمل استمارة لورد الخميس وأخرى لورد الجمعة، خاصة أن كل ورد من هذه الأوراد لا ينسب إلى أحد ولا يزيد عن صفحة.

ومسألة الضم هذه تحتاج إلى خبرة ودراية، فلا يصح أن تلحق رسالة في منافع القرآن العظيم برسالة فى عمل السلاح وآلة الحرب (مجموع ٦٦٧) أو أن تلحق فتاوى ابن تيمية بكتاب في الهجاء والخط (مجموع ٦٧٠)، كما أن الضم يستلزم أن ينص في استمارة الفهرسة على أن العمل المفهرس يتبعه كذا، من ورقة كذا إلى ورقة كذا ويتطلب إعادة ترقيم الرسائل داخل المجموع.

(١) هناك رسالة ماجستير أعدها سالم باطرفى عن علوم الدين الإسلامي في قوائم رؤوس الموضوعات العربية، وقدمها لجامعة الملك عبد العزيز في جدة منذ عشرين عاماً، وفيها يتضح مدى قصور تلك القوائم في معالجة الموضوعات الإسلامية.

(٢) كأن توضح رسالة في الوعظ أو قصيدة في المديح النبوى تحت موضوع "العروض" (مجموع ٤٩٤).

وقد نتج عن هذا الضم تقلص عدد الرسائل في بعض المجاميع بدرجة ملفتة، فالمجموع رقم ٣٨٩- مثلا - يضم ٤٩ رسالة كلها لابن كمال باشا وقد اكتفى فيه بتسع استمارات ليس غير.

(٥) إن توحيد المصطلحات كان أمراً لازماً، وقد تجلت تلك المشكلة بوضوح عند إدخال البيانات في الحاسب الآلي. فلا يصح أن يعبّر عن خط المخطوط بأنه "نسخ" مرة و: نسخي"مرة أخرى و"بخط النسخ" مرة ثالثة، ولا يصح أن أن يعبّر عن عدد السطور في الصفحة مرة بـ"المسطرة" ومرة أخرى بـ"عدد السطور"، ولا يصح أن يوصف التجليد مرة بأنه "مفكك" ومرة أخرى بـ"به تفكك"، وإنما لابد أن يعبّر عن الفكرة الواحدة بلفظ واحد يطرد في الفهرس كله حتى تسهل عملية الاستدعاء.

(٦) إن نقل فاتحة المخطوط وخاتمته كان لابد له من ضوابط. ومن أين تبدأ كل منهما؟ هل تبدأ الفاتحة بالبسملة والحمدلة مثلا، أو بالديباجة كلها؟ أو بما بعدها؟ وهل تكتب الخاتمة مثلا: "تم الجزء الأول من كتاب كذا لمؤلفه فلان وكتبه فلان سنة كذا"، مع أن هذه البيانات كلها (العنوان، واسم المؤلف، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ) مذكورة في مواضع أخرى، وذكرها هنا تكرار لا يضيف جديداً، ومن ثم ينبغي أن تكتب خاتمة النص الفعلي للكتاب وليس ما نطلق عليه "جرد المتن Colophon" وهو الجزء الذي يذكر فيه عادة بيانات النسخ.

وكان لابد من تحديد الكم الذي ينقل من الفاتحة والخاتمة حتى لا يكتفي مفهرس بسطر واحد، ويمضي زميله فينقل خمسة سطور أو ستة. وهنا يتساءل البعض: "هل ينقل النص بإملائه أم بالإملاء الحديث؟ وماذا يفعل المفهرس إذا لم يستطع قراءة كلمة أو عدة كلمات؟ وماذا يفعل إذا وجد خطأ في النص، هل يبقيه كما هو أم يصححه؟".

تلك كلها تساؤلات كان لابد من حسمها بوضوح حتى يخرج الفهرس وفيه أكبر قدر ممكن من التجانس في البيانات.

ونقل فاتحة المخطوط وخاتمته تستلزم قدراً كبيراً من الدقة والأناة والتأمل في النص حتى لا تقع أخطاء في قراءة النصوص مثل:

نحسبه في الله، وصحتها: نحبه (٤١٦/ ١٨).

لا يعذب عن عمله، وصحتها: لا يعزب عن علمه (٢٨٩/ ٢).

شرح لفظة العجلات؛ وصحتها: لفظة العجلان (٦٨٩/ ٢).

هذا ما اشتدت إليه رحال السالكين، وصحتها: شَدَّت (٧٣٩/ ١).

وأشكره على الآية، وصحتها: على آلائه (٤٧٥/ ٨).

كيف ترقى فيك الأنبياء، وصحتها: رقيّك (٤٢٢/ ١).

كأنهــا منهل بأ ألواح، وصحتها: بالراح (٤٦٢/ ٥، ٧).

وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة الالتزام بالرسم الإملائي للكلمات كما ورد في المخطوط، فنكتب "الصلوة" وليس "الصلاة"، و"مسايل" وليس "مسائل"، و"الفضلا" وليس "الفضلاء".

(٧) إن الشعر إذا ورد في فاتحة المخطوط أو خاتمته فلابد أن يُراعي تشطيره عند الكتابة وعند إدخاله في الحاسب. وتلك مشكلة واجهها مدخلو البيانات وسببت لهم عنتاً كثيراً خاصة إذا كانوا من غير الملمين بالشعر العربي وطبيعته.

والدقة في إدخال البيانات ليست مطلوبة في الشعر وحده، وإنما في النثر أيضاً، فلا يصح أن يُكتب: "أما بعد حمدًا لله" بضم ألف لفظ الجلالة إلى الكلمة السابقة عليه (كما حدث في رقم ٧٠٢/ ٣).

(٨) وإذا أردنا أن نخرج الفهرس المُحسّب في شكل مطبوع فليس الأمر سهلاً كما يتصور البعض، لأن النُّسخ المتعددة للكتاب الواحد لن تظهر كما تظهر على شاشة الجهاز، وإنما ستذكر البيانات كاملة لنسخة واحدة فقط، وبعد ذلك تذكر عبارة "نسخة أخرى". وهذا يستلزم حذف اسم المؤلف وعنوان المخطوط ومصادر التوثيق في جميع النُّسخ التالية، والإبقاء على الملامح المادية التي تميز كل نسخة عما سواها، كما يستلزم وضع قاعدة تحدد على أساسها النسخة الأولى التي تذكر بياناتها كاملة، والمعايير التي ترتب النسخ الأخرى على أساسها. ومن الطبيعي أن تتقدم أقدم النسخ، يليها النُّسخ المؤرخة مرتبة من الأقدم للأحدث، ثم النسخ غير المؤرخة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالمخطوط الواحد قد يكون له أكثر من عنوان وهذا يستدعي عمل إحالات في المطبوع مثل:

البردة: انظر: الكواكب الدرية في مدح خير البرية.

كما يستلزم عمل كشاف هجائي أو أكثر، فإذا كان المفهرس مرتباً بالعنوان فلابد من عمل كشاف بالمؤلفين، ويمكن أن يُضاف كشاف موضوعي، كما يمكن عمل كشاف زمني للمخطوطات المؤرخة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

تلك كلها أمور تؤكد ما سبق أن ذكرته من أن فهرسة المخطوطات تتطلب قدراً كبيراً من الثقافة، ودرجة عالية من الدقة، ومستوى رفيعاً من الخبرة، فلا تكفي فيها معرفة قواعد الفهرسة، ولا يكفي فيها الإلمام الجيد بالتراث العربي وأنواع الخطوط، وإنما ينبغي أن يجمع المفهرس بين هذين التخصصين، وأن يضيف إليهما سمات شخصية أهمها الدقة المتناهية والوعي الكامل بكل كلمة يكتبها حتى لا يقع في أخطاء فاضحة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر رسالة ذكر المفهرس أنها مجهولة المؤلف، ثم ذكر كتاب "الأعلام" كمصدر من مصادر التوثيق.

رحم الله المفهرسين القدامى بقسم المخطوطات بدار الكتب، فقد كانوا يجمعون بين العلم والخبرة والاحتراف، فأخرجوا لنا نماذج رائعة من الفهرسة تُحتذى، وبلغوا من الإتقان درجة عالية ما أحوجنا إليها